رقم الوثيقة: MDE 19/1660/2015

بعد مضي عام على النزاع: يتعين على المجتمع الدولي زيادة دعمه للمحكمة الجنائية الدولية

قالت منظمة العفو الدولية اليوم، مع دخول النزاع المسلح في شرق ليبيا سنته الثانية وما رافق ذلك من تقارير متواترة عن انتهاكات جديدة، إنه يتعين على المجتمع الدولي زيادة دعمه "للمحكمة الجنائية الدولية" (المحكمة) كي تحقق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت في ليبيا.

فعلى الرغم من خطورة الانتهاكات التي تم توثيقها واستمرار ولايتها القضائية بشأن ليبيا، لم توسع "المحكمة الجنائية الدولية" من نطاق تحقيقاتها لتشمل الجرائم المشمولة بأحكام القانون الدولي التي ارتكبتها الجماعات والميليشيات المسلحة دونما أدنى خشية من العقاب منذ 2011. وقد أعلنت مدعي عام المحكمة، فاتو بنسودا، غير مرة، وفي مناسبات عديدة منذ تجدد العنف في ليبيا في مايو/أيار 2014، أن شح الموارد وعدم الاستقرار قد حالا دون أن يوسع مكتبها نطاق تحقيقاته لتشمل قضايا خلاف قضيتي عبد الله السنوسي وسيف الإسلام القذافي، المتهمين بجرائم تتعلق بدورهما المزعوم في النزاع المسلح لسنة 2011.

وتعليقاً على ذلك، قالت منظمة العفو الدولية إنه من غير الممكن أن يظل شح الموارد مبرراً لعدم المساءلة في ليبيا، في وقت يواجه المدنيون مخاطر الاختطاف والإعدام بسبب أسمائهم أو قبيلتهم أو دينهم أو رأيهم السياسي. فقد أحال مجلس الأمن الدولي الحالة في ليبيا بالإجماع إلى "المحكمة الجنائية الدولية" في فبراير/شباط 2011. ولا بد من بذل المزيد من الجهد لضمان وضع الموارد المالية اللازمة لإجراء التحقيقات تحت تصرف المحكمة.

إن منظمة العفو الدولية تعترف بأن الأمن يشكل باعث قلق عظيم لكل شخص في ليبيا. فمنذ سقوط حكم العقيد القذافي في ليبيا، قامت الميليشيات والجماعات المسلحة بتقويض قدرة السلطات الليبية على إجراء تحقيقات ذات مغزى في انتهاكات حقوق الإنسان بمهاجمتها المحاكم والقضاة والمحامين ووكلاء النيابة. كما قامت تعسفاً باعتقال مئات الأفراد وناهضت تنفيذ أوامر الإفراج الصادرة عن السلطات القضائية. كما تدرك منظمة العفو الدولية المخاطر التي يمكن أن تنشأ أثناء إجراء أية تحقيقات محتملة من جانب المحكمة في ليبيا، في هذا الوقت. بيد أنه يمكن فعل المزيد لجمع الأدلة وحفظها من خارج الحدود الليبية، حيث فر آلاف الضحايا والشهود، في موجات مختلفة منذ 2011، بما في ذلك منذ بدء الصدامات المسلحة الجارية حالياً. ومن الأمور التي لا بد منها أن تزيد المحكمة من تعاونها مع جميع الأفراد الذين يملكون معرفة بما جرى أو وقعوا ضحايا لانتهاكات على أيدي الجماعات المسلحة والميليشيات، وغيرها من القوات، حتى يمكن حفظ الأدلة إلى حين استخدامها في الإجراءات الجنائية.

إن الهدف الذي أعلنته "عملية الكرامة"، التي قادها العقيد خليفة حفتر قبل سنة، كان استرداد حكم القانون ومكافحة الإرهاب، ولكن شهوراً من الاقتتال الشرس، بما في ذلك معارك الشوارع والضربات الجوية، قد أغرقت ليبيا في المزيد من الفوضى والنزاعات المسلحة، التي اتسعت لتشمل البلاد بأسرها. ففي غرب ليبيا، شن ائتلاف معظم قواته تتبع ميليشيات

من مصراتة والزاوية وطرابلس عملية "فجر ليبيا" كرد على "عملية الكرامة" في يوليو/تموز من السنة الماضية، بينما اندلع القتال القبلي في الجنوب، ولا سيما في أوباري، ليعكس على نحو محلي النزاع الأوسع في البلاد.
وما برحت حكومتان متصارعتان تتنافسان على الشرعية والسلطة، ولكن لا تستطيع أي منهما ممارسة سيطرة كاملة وفعالة على الأرض. وعوضاً عن ذلك، سمح انهيار السلطة المركزية للجماعات المسلحة، بما فيها تلك التي أعلنت ولاءها لما يسمى "الدولة الإسلامية" بأن توطد أقدامها وسلطتها، وتوسع من نطاق سيطرتها على بعض مناطق البلاد، مرتكبة انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

وفي طول البلاد وعرضها، ترتكب اليوم انتهاكات لحقوق الإنسان وخروقات للقانون الدولي على نطاق مرعب، وبعض هذه يرقى إلى مستوى جرائم حرب. فمئات المدنيين، بمن فيهم نساء ورجال وأطفال، قد لقوا مصرعهم أو أصيبوا جراء القصف العشوائي بالصواريخ وقذائف الهاون وتبادل النيران من قبل جميع الأطراف. كما أدت الضربات الجوية التي شنت في سياق "عملية الكرامة"، وفي إحدى المرات من قبل مصر على مدينة درنة الشرقية، أيضاً إلى إصابات في صفوف المدنيين. وبحلول نهاية 2014، قدرت "مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين" عدد من نزحوا من ليبيا بنحو 400,000 شخص. وفي مناطق عدة من البلاد، ولا سيما بنغازي وأوباري وطرابلس وورشفانة وجبال نفوسة، تسبب العنف بأضرار هائلة للمنازل والمستشفيات والمدارس والمساجد والمصالح التجارية والبنية التحتية المدنية. وفي أرجاء ليبيا المختلفة، أدى القتل إلى تعطيل خدمات الرعاية الصحية والتعليم وسواهما من الخدمات الأساسية.

ويواصل جميع أطراف النزاع استهداف المدنيين وممتلكاتهم بجريرة انتمائهم السياسي أو أصلهم العرقي أو انتمائهم القبلي. ففي أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول 2014، نهبت جماعات تتبع "فجر ليبيا" وسلبت ودمرت وحرقت ما لا يقل عن 80 منزلاً لأفراد من الزنتان، بسبب انتمائهم الحقيقي أو المتصور "لعملية الكرامة". وفي بنغازي، استمرت عمليات الهدم والهجمات ضد البيوت بجريرة الانتماء الحقيقي أو المتصور لأصحابها إلى "انصار الشريعة" وجماعات مسلحة أخرى تقاتل ضد "عملية الكرامة"، حسبما ذكر، منذ أكتوبر/تشرين الأول من العام الماضي. كما استمرت الاغتيالات، التي سممت كافة أرجاء ليبيا منذ 2011، بلا هوادة.

وأعلنت جماعات تتبع "الدولة الإسلامية" مسؤوليتها عن عمليات اختطاف وقتل بإجراءات موجزة ذهب ضحيتها ما لا يقل عن 49 من الرعايا الأجانب الذين استهدفوا لانتمائهم الديني منذ مطلع 2015، إضافة إلى استهداف المدنيين بالتفجيرات وجلد الناس أمام الملأ وعمليات قتل على شاكلة الإعدام في درنا بذريعة تطبيق الشريعة الإسلامية.

وما برحت منظمة العفو الدولية تتلقى تقارير جديدة عن حالات اختطاف واحتجاز للرهائن واعتقال بمعزل عن العالم الخارجي لمدنيين. فطبقاً "لجمعية الهلال الأحمر الليبي"، ظل مصير ومكان وجود ما لا يقل عن 378 شخصاً غير معروفين بحلول أبريل/نيسان 2015، ومنذ فبراير/شباط 2014. وقد تلقت الجمعية، منذ فبراير/شباط 2014، نحو 626 بلاغاً عن أشخاص مفقودين، بينهم ما يربو على 500 في بنغازي. ومنذ ذلك الوقت، اتضح مصير أكثر من 150 شخصاً إما من خلال عمليات تبادل للسجناء أو الإفراج، أو عقب اكتشاف جثثهم. ومنظمة العفو الدولية على علم بما لا يقل عن

191 شخصاً اختطفوا في ليبيا منذ منتصف 2014 من خلال عمليات توثيقها وتقاريرها الصحفية الخاصة بها. ويشمل هذا 63 فرداً جرى توثيق حالات اختطافهم منذ مطلع 2015 فقط.

ويشمل من جرى اختطافهم، على سبيل المثال، عبد المعز بانون، وهو ناشط في مجال الحقوق السياسية ومدون يبلغ من العمر 39 سنة، ومفقود منذ 298 يوماً، عقب اختطافه في ذروة القتال في طرابلس، في 24 يوليو/تموز 2014. ولا يزال مصير ومكان وجود قرابة 150 معتقلاً اتهموا بأنهم من جنود حكومة القذافي أو الذين تطوعوا في صفوفها غير معروفين منذ 15 أكتوبر/تشرين الأول 2014، عقب ورود تقارير بأنهم قد اختطفوا من سجن بوهديمة العسكري في بنغازي. وما زالت ترد تقارير عن حالات تعذيب جديدة في مراكز الاعتقال المؤقتة والسجون في شتى أرجاء البلاد، بما في ذلك عن وفيات تحت التعذيب. وفي إحدى هذه الحالات التي وثقتها منظمة العفو الدولية مؤخراً، اعتقل رامي رجب الفيتوري، وهو طالب يبلغ من العمر 29 سنة، بشبهة الانتماء إلى "أنصار الشريعة" واقتيد إلى دائرة التحقيقات الجنائية في منطقة الحدائق في بنغازي. وعقب ثلاثة أيام سمح لعائلته بزيارته عقب انقطاعه عن العالم الخارجي. وفي 22 مارس/آذار، اكتشفت عائلته جثته في مشرحة مركز بنغازي الطبي. وتظهر صور لجثته تفحصتها منظمة العفو الدولية وجود آثار تعذيب على جسده.

وفي تقريره الأخير الذي قدمه إلى مجلس الأمن الدولي في 12 مايو/أيار، أعرب مكتب الادعاء التابع "للمحكمة الجنائية الدولية" عن "قلقه البالغ بشأن الجرائم الجسيمة التي زعم أن عدداً من الجهات الفاعلة في ليبيا قد ارتكبتها". وأشار التقرير إلى مزاعم عن قصف عشوائي في مناطق مكتظة بالسكان من قبل قوات "عملية الكرامة" و"فجر ليبيا" على السواء، إضافة إلى تفجير ما لا يقل عن 35 سيارة مفخخة، منذ أكتوبر/تشرين الأول 2014، معظمها من قبل جناة مجهولين، وعمليات إعدام لرعايا أجانب وهجمات أخرى ضد مدنيين على أيدي جماعات أعلنت ولاءها "للدولة الإسلامية"، وعن مئات آلاف النازحين المدنيين، و"عمليات اختطاف واعتقال وتعذيب وإعدام تنطبق عليها أحكام الجرائم المشمولة بنظام روما الأساسي"، وارتكبت جميعها على أيدي "معظم، إن لم يكن جميع، أطراف النزاع"، وذلك بين جملة جرائم أخرى محتملة. وصرحت مدعي عام "المحكمة الجنائية الدولية" كذلك بأنها "تدرس بفاعلية مسألة التحقيق في المزيد من القضايا ومقاضاة متهمين فيها"، ودعت الدول إلى زيادة جهودها من أجل استرداد الأمن في ليبيا وتعزيز قدرات السلطات الليبية على تقديم الجناة إلى ساحة العدالة.

إن الإعراب عن بواعث القلق إزاء الانتهاكات والخروقات التي ترتكب في ليبيا، أو دعم السلطات الليبية لإجراء تحقيقاتها الخاصة بها والقيام بإجراءاتها القضائية أمام محاكم مدنية عادية أمر في غاية الأهمية، ولكنه لم يعد كافياً. وقد حان الوقت كي تتصدى الدول، وخاصة تلك التي شاركت في تدخل الناتو في ليبيا عام 2011، لحالة حقوق الإنسان في ليبيا، وتضمن مساءلة مرتكبي الانتهاكات عما اقترفت أيديهم. وينبغي أن تكون العدالة قابلة للتحقيق من خلال محاكم تمارس ولايتها القضائية العالمية أو من خلال "المحكمة الجنائية الدولية".